



الإستراتيجية الإيرانية تجاه العراق بعد عام 2003

م.م. حسين مجيد عبد علي¹

¹ العراق

ملخص. يمكن القول أن إيران تسعى إلى تكون قوة اقليمية مهيمنة أذ طالما كان لإيران مشروعها الأقليمي تجاه المنطقة وخاصة العراق، قد ارتأت ان السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو دعم الفيدرالية في العراق بعد عام 2003 وذلك من خلال دعمها للأحزاب الموالية لها في العراق، حيث صرح وزير الخارجية الإيراني (مونشهر متقي) أن إيران قد تفضل خلق دولة فيدرالية في العراق، وعدم استخدام العراق كقاعدة للهجوم على إيران من قبل الوجود العسكري الأمريكي، ولكن سرعان ما رأت ان تقسيم العراق قد يؤدي إلى ضرراً لها من خلال قيام دولة كردية في شمال العراق قد يساعد على زيادة الرغبة الانفصالية لدى اكراد إيران الذين يمثلون ١٠% من عدد سكان ايران لذلك اعلنت برفض تقسيم العراق وإنما اقامة كونفدرالية عراقية ضعيفة تقوم على أسس دينية وعرقية تهيمن فيها إيران على الجنوب العراقي وهذا ما فعلته طهران من خلال استراتيجيتها تجاه العراق والهيمنة عليه سياسياً واقتصادياً عن طريق الأحزاب الموالية لها.

Abstract. It can be said that Iran seeks to become a dominant regional power. As long as Iran has had its own regional project, particularly in Iraq, it has deemed the only way to achieve this goal to be through supporting federalism in Iraq after 2003, by supporting parties loyal to it in Iraq. Iranian Foreign Minister Manouchehr Mottaki stated that Iran would prefer to create a federal state in Iraq and not use Iraq as a base for an attack on Iran by the US military presence. However, it quickly realized that dividing Iraq could harm it, as the establishment of a Kurdish state in northern Iraq could increase separatist sentiment among Iranian Kurds, who represent 10% of Iran's population.



Therefore, it declared its rejection of dividing Iraq and instead favored the establishment of a weak Iraqi confederation based on religious and ethnic foundations, with Iran dominating southern Iraq. This is what Tehran has done through its strategy toward Iraq and its political and economic dominance of it through parties loyal to it.

مقدمة

عملت إيران على اتباع سياسة متعددة الأبعاد في العراق، اتخذت مسارات عدة، لبسط نفوذها وهيمنتها منذ سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، ففراغ القوة الذي أوجده الاحتلال الأمريكي للعراق دفع إيران إلى التمدد على النحو الذي جعلها بعد أكثر من عشر سنوات، تتباهى بوجودها في أربع عواصم عربية، ولكن هل حقاً نجح السعي الإيراني في العراق على النحو الذي خلق هيمنة إيرانية كما تدعى؟ ويمكننا الوقوف على عدد من المؤشرات التي توضح استراتيجية إيران في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وما الذي وصلت إليه حتى يمكن تقييم حقيقة نفوذها في بلاد الرافدين.

لقد تبنت إيران استراتيجية تقوم سياستها الخارجية على تعزيز قدرات إيران العسكرية وتوسع إطار هيمنتها السياسية والثقافية في المجالين الإقليمي والدولي باعتبارها حاضنة لايدولوجيا الإسلام الشيعي، ويؤكد المحللون السياسيون ان سياسة إيران الإقليمية نابعة من تصوراتها لأمنها القومي ولصيانة كيان الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، لذا فإن جوهر سياستها الإقليمية والدولية تستند إلى الأمن، وما دامت إيران تنتظر للولايات المتحدة الأمريكية خصماً وعدم الثقة بها، ومن أجل ذلك سعت إيران لاستغلال الفراغ الأمريكي في العراق، خصوصاً بعد عام 2011 إلى بسط نفوذها في العراق، وتعتبر نفسها الدولة الوحيدة الحامية للشيعية (الريس، 2009: 323). بعد ان عجزت القوات الأمريكية من ضبط الوضع الأمني وإحلال الاستقرار في العراق، مرر إيران وفصح المجال أمام تعاظم النفوذ الإيراني في العراق وفي المنطقة كقوة إقليمية فاعلة.

1. الفصل الأول: السياسية الإيرانية اتجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣

اتبعت إيران سياسة الدولة المهيمنة والحامية للدول، من خلال سياسات تهدف إلى نشر القوة وممارستها عبر نقل قيمها ومعاييرها للتأثير في الشأن العراقي من خلال التحكم في التفضيلات والخيارات السياسية بما يتناسب والمصالح الإيرانية، كما وظفت أدوات القوة الناعمة كالأيدولوجيا وأدوات القوة الصلبة كالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن خلق نخبة عراقية رسمية وغير رسمية وشبه عسكرية



على صلة قوية بها، بالإضافة إلى بناء نظام سياسي عراقي يشكل علاقتها بالنخبة العراقية الجديدة التي ظهرت بعد ٢٠٠٣ على النحو الذي يجعل السياسات العراقية لا تتعارض مع مصالحها. ولسد الفراغ العربي فيه بالنفوذ الإيراني (عتريس، 2010: 110).

وتدخلت إيران لإرساء الأمن وإدارة الصراعات بين الفصائل السياسية العراقية المتنافسة، كما تدخلت باعتبار أنها فاعل رئيس في العراق في جلسات الحوار مع الولايات المتحدة، قبل الانسحاب الأمريكي من العراق وتدخلت في الأزمة بين أكراد العراق وتركيا، فضلاً عن دورها في محاربة "داعش". وعلى الرغم من اعتماد إيران على المكون الشيعي في العلاقة بين البلدين يمكن القول إن هناك بعض العوامل التي حالت دون تأسيس لحالة الهيمنة الإيرانية في العراق، منها الاختلاف والتفاوت بين الفصائل الشيعية وأيضاً الرأي السلبى للشيعية العراقيين تجاه النفوذ الإيراني في العراق وعدم تبني الحوزات الدينية في النجف المبدأ ولاية الفقيه.

وفي داخل الفصائل الشيعية لا يوجد موقف موحد تجاه بعض القضايا، مثل نظام الحكم في العراق والعلاقات الخارجية العراقية والتعامل مع إيران وهو ما أضعف الوحدة بين الفصائل الشيعية، وفي ذات الوقت لم تتمكن إيران من السيطرة الكاملة على بعض الفصائل الشيعية، لكن لم يحل هذا دون حاجة كل تلك التيارات إلى الدعم الإيراني، فجميعهم دعموا دور إيران وإن بدرجات متفاوتة، وإن كنا نعزو ذلك إلى قلة الحضور العربي في إيران، كما اجتاحت هذه الجماعات لتحقيق التوازن بين السياسة الداخلية والعلاقات الإقليمية، فضلاً عن أن أي حكومة شيعية كانت ستكون في حاجة إلى الدعم السياسي من إيران كونها الطرف الذي سيعيش مع العراقيين وانها جارة للعراق وقوة إقليمية فاعله في المنطقة من جهة أخرى (نعر، 2011: 336).

استمرار المعضلة الإيرانية بين الرغبة في الحوار والتمدد

ومما يوضح أن السياسة الإيرانية في العراق جاءت نتائجها خلافاً لما توقعته إيران، ما يتعلق بسلبية الدور الإيراني من منظور العراقيين، حيث نجد أن انتقاد العراقيين لـ "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق" لمساندته إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية، دفعه لأن يحذف الإشارة إلى الثورة الإسلامية وتحول إلى المجلس الأعلى الإسلامي بالعراق"، كما أعلن ولاءه لآية الله السيستاني لنيل شرعية في الداخل العراقي.

1.1. المبحث الأول: السياسة المذهبية لإيران

لا يمكن القول إن إيران وفرت الأمن والاستقرار الصالح للعراق، فقد أثرت سياساتها المذهبية في



العراق على تعميق الطائفية وزيادة الصراع بين الفصائل وتذمر الجماعات السنية، فكثيراً ما انتقدت الجماعات السنية سياسات رئيس الوزراء نوري المالكي، باعتبارها همشت السنة من السلطة السياسية، وغذت الميليشيات الشيعية العراقية ذات العنف الطائفي، مما يجلي حقيقة أن الدور الإيراني في العراق في مراحله المختلفة لم يكن باية حال داعماً لاستقرار وأمن العراق، بل جرى زرع بذور التفكك والاقتيال الطائفي، فقد تم الانتقام من السنة وجرى إحراق المنازل والتهديد بوقف عودة السنة إلى مدنها، فتضخم دور الميليشيات الشيعية واعتماد الحكومة العراقية عليها في الحرب ضد "داعش"، ونتيجة إلى ذلك قامت تلك الجماعات بأفعال انتقامية من السكان السنة، فتمت عمليات قتل وتعذيب للسكان السنة من العراقيين، وفرغت ودمرت المدن والقرى العربية السنية في عام ٢٠١٤.

وتثير تلك السلوكيات التخوف من تحول الميليشيات إلى كيانات تقوض العراق فيما بعد، لكن إيران لا ترى ذلك، فنجاح نموذج "حزب الله" في لبنان قد يشجعها على استمرار دعم الميليشيات الشيعية، حيث إن قوات "الحرس الثوري" الإيراني وقوات "الباسيج" سبق وتشكلت على هذا النحو أثناء الثورة الإيرانية.

كما باتت الميليشيات الشيعية تشكل تحدياً لاستقرار وأمن العراق، ليس فقط بالنسبة إلى سياستها الطائفية والتي أصبحت تثير قلقاً كثيراً من مكونات المجتمع العراقي كالأكراد وحتى الشيعة ذاتهم، فلا أحد يريد أن تهمين على العراق جماعات مسلحة غير خاضعة للمساءلة، كما أن نزع سلاح الميليشيات الشيعية وتسريحها أمر صعب ومعقد، ليس فقط بسبب أعدادها واستقلاليتها عن الحكومة المركزية والموارد المالية والأسلحة المتاحة لها، بل بسبب تداخلها وتفاعلاتها مع الدولة والمجتمع العراقي.

وبعد عام 2006 ومع تصاعد تدهور الوضع الأمني والعراق وخوفاً تداعيات المأزق العراقي وخوفاً من وصول الإرهابيين للعراق (مجموعة من المؤلفين، 2008: 28)، بناء سور على طول الحدود العراقية السعودية.

وقد اعتبر تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن الإرهاب أن الجماعات المدعومة إيرانياً، بما في ذلك كتائب حزب الله في العراق انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين السنة في المقام الأول. خلال عام ٢٠١٥، فاقم التوترات الطائفية في بلاد الرافدين وأسهم في انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين السنة في المقام الأول.

وما يزيد من التحدي هو أن الميليشيات الشيعية الموالية لإيران رسخت نفسها بالفعل كتجارب شبيهة لتجربة حزب الله اللبناني، بعد أن استغلت ضعف وهشاشة الدولة والمجتمع العراقي عقب الاحتلال



الأميركي، وعززت نفوذها باعتبارها حركات اجتماعية وثقافية لها أجنحة عسكرية واجتماعية، وتعمل بشكل مستقل عن الدولة، كما أن إضفاء الطابع المؤسسي على قوات الحشد الشعبي بتبعيةها إلى الحكومة المركزية وعملها إلى جانب الجيش العراقي الأضعف مقارنة به، يجعل البعض يتحسس من تكرار تجربة الحرس الثوري الإيراني.

1.1.1. المطلب الأول: موقف العراق من سياسة إيران المذهبية

وتعد الاحتجاجات الجارية حالياً في العراق أهم مؤشرات رفض النفوذ الإيراني، والذي تجلى في الوعي الشعبي العراقي، فقد عبر الشباب المتظاهر عن غضبه من الفساد والأداء الحكومي الذي تم ربطه بالتغلغل الإيراني في العراق، وتم حرق صور الخميني، وهوجمت مقرات الأحزاب والميليشيات الموالية لها، مع انتشار شعار "إيران برة برة... بغداد تبقى حرة". وخصوصاً بعد التحريض من قبل دول الجوار على مواجهة الأمريكيين في أرض العراق (حبيب، 2004: 7-10).

ما سبق من عوامل، فضلاً عن كون العراق دولة عريقة النشأة موارد ضخمة تدار بشكل سيئ، ونفوذ ودور إقليمي مارسته طويلاً، فالعلاقات العراقية الإيرانية مازالت تتسم بعدم الثقة الكاملة بين البلدين ولا يمكن القول إن العراق يخضع بالكامل للهيمنة الإيرانية، فما زالت هناك قيود على ممارسة النفوذ الإيراني في العراق، ومن ثم عدم دقة وصحة الادعاء الإيراني بشأن ذلك في العواصم العربية، حيث إن القبول الإقليمي والتوافق سواء من دول أخرى أو من داخل المجتمع ذاته، أهم شروط وجود التأثير والهيمنة في العلاقة بين الأطراف. ومن جهة أخرى قد يؤدي النفوذ إلى تصاعد وتيرة العنف في العراق مما يهدد أمن المنطقة واستقرارها (مجموعة من المؤلفين، 2008: 123). خصوصاً بعد قول (جون ماكين) في حديثه لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية قائلاً: "ينبغي علينا أن نبقي بالعراق لتقوية الديمقراطية فيه" وإضاف قائلاً: "لنمنع الإيرانيين من خلق هذا البلد" (الحصيني، 2011: 57).

يفيد ماضي العلاقة العراقية الإيرانية منذ اعتراف الحكومة الإيرانية بالحكومة العراقية في عام ١٩٢٩ ولغاية عام ٢٠٠٣، أن طبيعتها وخصائصها قد اختلفت باختلاف واقع المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها هذه العلاقة بيد أن هذا التباين لا ينفي أنها قد تميزت في العموم باستمرار اقترانها بخاصية الصراع بين الدولتين على أن استمرارية هذه الخاصية لا تنفي مع ذلك أن العلاقة الثنائية قد اقترنت أيضاً في أحيان بالتعاون استجابة لتأثير ثمة ظرف محدد بيد أن هذا التعاون كان مؤقتاً وينتهي بانتفاء الدافع له.

تعد خاصية الصراع في العلاقة العراقية الإيرانية خصوصاً منذ عام ١٩٥٨ محصلة لتأثير مجموعة



متغيرات متفاعلة نبعت من معطيات الواقع العراقي، وكذلك الإيراني. فعلى الرغم من تفوق قدرة الفعل الإيرانية على مثيلتها العراقية، إلا إن إيران "الشاه" استمرت تدرك العراق عائقا أساسيا أمام تحقيق مشروعها الإمبراطوري في عموم الخليج العربي. ومن هنا كان احتوائه وتحجيم تأثير دورة الإقليمي غاية أساسية عمل شاه إيران جاهدا وبكافة الوسائل من أجل تحقيقها.

ولم يؤد تغيير النظام السياسي الإيراني عام ١٩٧٩ واتخاذها الإسلام قاعدة السياسة عامة عليا دون ديمومة تلك الغاية فالدعوة إلى تصدير الثورة كهدف وأداة انطوت على رؤية مفادها أن نجاحها يتطلب إخضاع العراق أولا كشرط أساس. وبالمقابل أدرك العراق أن ضمان أمنه الوطني والقومي يقتضي تبني سياسة تحتوي الأهداف الإيرانية حياله وحيال دول الخليج العربي.

إن إدراك كل من الدولتين أن إحداها تشكل تهديدا للأخرى أدى إلى تصعيد علاقتهما الثنائية إلى مستوى حرب كانت شاملة وباهظة التكاليف استمرت ثماني سنوات 1980-1988 وانتهت دون أن تستطيع إيران إسقاط النظام السياسي العلماني في العراق، وبالتالي تغيير الواقع السائد فيه لصالحها.

وبالمقابل تنفيذ الأهداف التي حققها العراق لذاته كاستعادة سيادته على كامل شط العرب وتحجيم القوة الإيرانية، إنها وإن تمت بكلفة اقتصادية باهظة بيد أنها لم تكن كالإيرانية ترمي إلى إسقاط النظام السياسي الإيراني. فتأثير غين الجغرافيا والواقع السكاني والاجتماعي للعراق في عموم حركته الخارجية ما كان يسمح بذلك.

إن وفاة الخميني عام ١٩٨٩ أدى إلى أن تشهد السياسة الخارجية الإيرانية إعادة هيكلة أساسية أفضت إلى تغليب المصالح القومية على شعارات الإيديولوجية الدينية، وبالتالي الابتعاد النسبي عن شعار تصدير الثورة، وما صاحبها من خطاب مناهض للنظم السياسية في عموم الخليج العربي الصالح خطاب آخر تميز في العموم بخصائص الاعتدال والمرونة والواقعية.

وفي فترة بعد الاجتياح الأمريكي للعراق صرح الرئيس الإيراني محمد خاتمي قائلاً: "إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت جارتنا في الغرب كما في الشرق، وعلينا أن نتعايش مع هذا الواقع الأمريكي الجديد في المنطقة رغم ذلك" (عطوي، شتاء - ربيع 2008: 196).

ومما ساعد على ذلك تولي إصلاحيون (هاشمي رافسنجاني ومحمد خاتمي) بالتتابع قيادة الدولة الإيرانية وإدارة شؤونها خلال الأعوام ١٩٨٩-2005 وفق نوعية إدراكهم لكيفية تحقيق المصالح العليا لإيران.

إن هذا التحول انعكس إيجابا على مجمل علاقات إيران الإقليمية والدولية وبضمنها العلاقة العراقية





- الإيرانية خلال الأعوام 1990-2003 فهذه العلاقة اقترنت بأنماط من التعاون ساعد عليها أن العراق بعد عام ١٩٩٠ لم يشكل تهديدا جادا لإيران. فالحصار الذي فرض على العراق كان مؤثرا ومع ذلك استمرت هذه العلاقة الثنائية متأزمة.

ومرد ذلك أن التعاون بين العراق وإيران لم يستطع إلغاء مخراجات تجربة تاريخية طويلة تميزت بواقع عدم الثقة والخشية المتبادلة بين الدولتين والتضاد الحاد في مصالحهما. فكل منهما استمر يرى في الآخر ضمنا أو صراحة السبب الرئيس وراء ديمومة مشاكله، والمصدر الأساس لتهديده والعدو المقترض الذي ينبغي الاستعداد له عسكريا لاحتمالية اندلاع حرب جديدة معه.

ومن هنا لم يحل تعاونهما دون تزامنه مع تبني كل منهما لسياسة إدارة الصراع بالوكالة مثلا. فهذه تجسدت في استمرار احتفاظ كل من العراق وإيران بقوى معارضة ومعادية للأخر داخل أراضيها واستثمار عملياتها عبر الحدود للضغط السياسي المتبادل. وقد أعدت نوعية وكثافة هذه العمليات بمثابة المؤشر لقياس مدى تحسن أو تدهور العلاقة بين الدولتين آنذاك.

وضمن إطار علاقة الصراع والتعاون بين العراق وإيران لم تتوانى الأخيرة عن توظيف استمرار تدهور العلاقة العراقية - الأمريكية سيلا لرفد تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بعنصر مضاف وتوظيف محصلة ذلك لدعم أهداف سياستها الخارجية حيال العراق خصوصا ودول الخليج العربي عموما، وبعد حين قررت إيران الاستعداد للمواجهة وبشكل مبكر على الساحة الدولية ما يفرضه من تحديات بسبب برنامجها النووي (مجموعه من المؤلفين، 2005: 304).

لذا عندما صار واضحا بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان في عام 2001 أن الولايات المتحدة تسير باتجاه الحرب مع العراق كان على إيران الخيار بين ثلاثة بدائل: فإما التعاون مع السياسة الأمريكية وإما مناهضتها، وإما البقاء على الحياد وانطلاقا من اعتبارات الربح الإطاحة بالنظام السياسي في العراق وتوسيع النفوذ الإقليمي، وكذلك انطلاقا من اعتبارات الخسارة الاقتراب العسكري الأمريكي من حدود إيران، ورفد تطويقها بعنصر مضاف عمدت إيران إلى الأخذ بسياسة مزدوجة قوامها الحياد في الظاهر والتعاون مع السياسة الأمريكية في عموما وبعد حين قررت ايران الاستعداد الباطن من اجل تعزيز مكانتها الإقليمية، ومن اجل الحفاظ على أمنها القومي الذي يكون رادعا في حال شن أي هجوم عليها (خلاف، 2000: 152).

ولتعزيز هذه السياسة لجأت إيران مثلا إلى تفعيل دعمها لقوى المعارضة العراقية وتوظيفها داخل العراق كجهد مساند مضاف. ومن هنا يضحى واضحا قول محمد على ابطحي "نائب الرئيس الإيراني



السابق "محمد خاتمي" أن بلاده : (قدمت الكثير من العون إلى الأمريكيان في حربهم ضد أفغانستان والعراق ومؤكدا أنه: (... لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة). وكذلك نفهم قول رئيس الجمهورية الإيرانية السابق محمد احمدي نجاد (أن العراق وأفغانستان اللتان كانتا تمثلان تهديدا مباشرا لإيران جعلهم الله في سلة إيران).

إن هذه السياسة الإيرانية المزدوجة التي تم اعتمادها حيال أفغانستان أولاً، والعراق لاحقاً، تفيد أن السياسة الخارجية الإيرانية عندما يتعين عليها الخيار بين مبادئ الإيديولوجية الدينية والمصالح القومية العليا فإنها تختار المصالح القومية العليا بدون تردد.

إن احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ وبالتالي إلغاء دور دولة عربية كانت في العموم تقود سياسة الممانعة حيال الطموحات القومية لإيران في أن تكون الدولة القائدة في الخليج العربي والمشرق العربي ككل، أفضى إلى انتهاء مرحلة تاريخية جعلت خصائصها البنيوية (الصراع من العلاقة العراقية الإيرانية انعكاساً لها، وبدء مرحلة أخرى جديدة يفيد واقعها اقترانها بسمات قوامها استمرارية الماضي وتغييرات الحاضر.

بعد الاحتلال اخذت الولايات المتحدة الامريكية سياسة الاحتواء المزدوج في تعاملها مع العراق وإيران، وفكرة الاحتواء صيغت على نحو توازن القوى في منطقة الخليج لأنها تمتلك القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية عبر فرض العقوبات، بينما دول الخليج لا تمتلك هذه القوة بل تبحث عن الوسائل للعيش مع جيرانها (عبد المؤمن، 2012: 218).

1.2. المبحث الثاني : السياسة الإيرانية وأثرها في العراق

لقد أفضت مخرجات غزو واحتلال العراق إلى أن تعتمد إيران إلى تطوير رؤية واضحة نسبياً لمصالحها الإستراتيجية في العراق، وإلى بناء قاعدة متينة ومتعددة الركائز اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وأمنياً، وسياسياً، أتاحت لها أن تكون في وضع استراتيجي سهل عليها التأثير المباشر وغير المباشر في الواقع العراقي خدمة لتلك المصالح.

ومما ساعد على ممارسة هذا التأثير ثمة معطيات داخلية عراقية جعلت إيران تبدو وكأنها قوة احتلال غير معلن. ومن بين هذه المعطيات:

دفع عجز الدولة (الجديدة) في العراق عن أداء وظائفها إيران إلى إدراك إن هذا العجز قد ينطوي على احتمال اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل حكومة عراقية فاعلة تكون موالية لها ومعادية لإيران في الوقت ذاته، وأن تضحي بمثابة حجر الزاوية في هجوم عسكري أمريكي عليها. ولهذا ذهبت



إيران إلى الحيلولة دون مثل هذه الحكومة، من خلال تغذية القوى التابعة لها بالإمكانات التي تتيح لها الوصول إلى قمة الهرم السياسي في العراق والبقاء مهيمنة عليها ويضمن ذلك جعل القوى الوطنية العراقية المناهضة لسياساتها خارج إطار دائرة صنع القرار.

لقد تميز الواقع العراقي خلال السنوات السابقة بالفوضى وعدم الاستقرار الداخلي جراء حل مؤسسات الدولة بأمر من الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر" والذي نجم عنه انعدام الأمن وانتشار الفساد المالي والإداري، والسياسي. وقد وجدت إيران في استمرار هذه الحالة مدخلا مهما يتيح لها فرصة مضافة لإشغال قوات الاحتلال بمزيد من المشاكل خدمة لمصالحها. ومن هنا كان توظيفها المكثف للأدوات الخفية مثل النشاط المخابراتي والعسكري، وتشجيع عمليات الفساد والإفساد في جنوب العراق ووسطه سبيلا ليس فقط لدعم تفاقم هذا الوضع عموديا وأفقيا وإنما كذلك توظيفه لإغراض المساومة مع قوات الاحتلال.

لقد أدى الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله إلى جعل الوجود العسكري الأمريكي على مقربة من الحدود الإيرانية الغربية حقيقة. إن إدراك إيران لافتنقارها للعمق الاستراتيجي جعل موضوع الأمن هاجسا ملحا بالنسبة لها. فإيران ترى أن عراقا تقوده الولايات المتحدة وحلفائها في الداخل يشكل تهديدا لأمنها القومي، ومن هنا أريد بالنفوذ الإيراني الواسع في العراق أن يكون سبيلا لاحتواء هاجسها من احتمال سحب التجربة الأمريكية في أفغانستان والعراق استخدام القوة العسكرية لإسقاط النظم السياسية عليها. ولذا يعتمد الإيرانيون بين حين وآخر لإغراض المساومة إلى تنكير صناع القرار الأمريكي أن إيران هي الطرف الأقوى تأثيرا في العراق، لهذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلها المباشر من أجل الحفاظ على مصالحها في العراق والحفاظ على أمن إسرائيل والحيلولة دون بروز قوة إقليمية تهددها وتهدد المعالم الأمريكية في المنطقة من أجل الحصول على النفط بأسعار مناسبة (حسين، 2001: 113).

إن التداخل المذهبي بين العراق وإيران، منح الأخيرة فرصة لتسييس المذهب وبالتالي رعاية حلفائها ودعم دورهم السياسي سبيلا لاستخدامهم لتحقيق غاية مركبة أولها: أن لا يكون العراق ساحة لأي مصدر تهديد لها.

وخاصة بعد عام 2003 تغير النظام الأمني في المنطقة وخصوصاً في الخليج بعد التغلغل الأمريكي فيها، وبعد اجتياح العراق أدى إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران التي صعد دورها في المنطقة، كما تعاضد دور الولايات المتحدة إلى درجة بلغت مستوى الهيمنة (رجب، بلا ت.: 289). فبعد عام 2006 ومع تصاعد تدهور الوضع الأمني في العراق مارست المملكة العربية السعودية



دورها بهدوء من خلال الفتاوي التي تحلل للجهاديين ما يقومون به في العراق من عنف هو الاداة لتحقيق غاياتهم. تبدو نظرة السعودية بشأن كأن العراق حالة لا توازن فمن جهة لا تؤيد الوجود العسكري الأمريكي في العراق والذي سماه الملك عبد الله في القمة العربية التي انعقدت في الرياض في آذار/ 2007 بالاحتلال غير الشرعي للعراق، في كلمته التي ألقاها في القمة، وفي نفس الوقت لا تؤيد الانسحاب الفوري من العراق دون ان يتم الاستقرار، وهذا بدوره يؤدي إلى تهديد لأي دولة في المنطقة. لقد واجهه الجيش الأمريكي صعوبات جمة في العراق بعد احتلاله، فقد ذكر "هنري كيسنجر" مخاطر من عدم تحقيق الولايات المتحدة اهدافها التي جاءت من اجلها إلى المنطقة وماله من تأثير عليها وعلى دول المنطقة العربية قائلًا "إذا فشل الأمريكيون في تحقيق اهدافهم الفورية، وإذا أنبثقت المعسكرات الإرهابية او الأنظمة الإرهابية في العراق، مدعومة بثروتها النفطية الضخمة... وان التهديد يمكن ان يمتد إلى الدول الأوربية ذات الجاليات المسلمة" (أبو مصلح، 2011: 40).

1.2.1. المطلب الأول: سياسة إيران وأثرها على الاستقرار السياسي

أن إيران تدرك أن عراقاً يحكمه حلفائها سيكون مرتكزاً مهماً في ضمان أمنها وثانيها: استمرار توظيفهم كأداة أساسية لسياستها في العراق. فالية السيطرة عبر الحلفاء أو الوكلاء أدت إلى أن يصبح العراق عمقاً إستراتيجياً كانت إيران تفتقر له وبوابة الامتداد نفوذها باتجاه الخليج العربي والبحر المتوسط. إن التأثير الذي تتمتع به إيران في العراق متفاعلاً مع المعطيات أعلاه وسواها، أدى إلى تعزيز العلاقة الثنائية على شتى الصعد، وعلى نحو يشير إلى أن الخط البياني لهذه العلاقة يتجه وعلى العكس من مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣ إلى الاقتتران بخاصية التعاون شبه الشامل ولكن دون أن يكون متكافئاً. فمخرجاته جاءت لصالح إيران وكان به أريد مساعدتها على فض مشاكلها. إن الربح الذي حققه إيران لذاتها جراء طبيعة وجودها في العراق مقارنة بالخسائر الناجمة عنه، ينطوي على دعم فريد لمركزها التفاوضي مع الآخرين. فبعد بروز إيران كقطب شيعي وحيد في المنطقة (سالم، 2010: 141)، كان واقع العلاقة العراقية الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣ في جعل إيران تبدو وكأنها هي التي تصنع عملياً السياستين الداخلية والخارجية للعراق، لا يعني غياب الرفض لتدخلها في العراق وهو التدخل الذي يعد (... غير مسبوق منذ تأسيس الدولة العراقية) في عام 1921. فهذا الرفض تعبر عنه ثمة دعوات تكرر الحاجة إلى بناء علاقة واضحة وصريحة بين الطرفين تقوم على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية وفض الخلافات بالطرق السلمية.

كما ان هذا الواقع لا يعني أيضاً عدم اقترانه بملفات كثيرة عالقة تثير سجالاتاً وتوتراتاً كامناً جراء تأثير



مدخلات بعد بعضها امتدادا تاريخيا وبعضها الآخر ناجما عن طبيعة البيئة الإقليمية والدولية الراهنة للعلاقة العراقية الإيرانية. إن هذه المدخلات في حالة تقاوم تأثيرها تجعل من هذه العلاقة مرشحة للتحويل من سمتها الراهنة التعاون شبه الشامل إلى سمتها السابقة: الصراع. وفي 15/12/2011 أعلن وزير الدفاع الأمريكي (ليون بانيتا) عن إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق رسمياً، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى دائماً إلى تحويل وجودها العسكري إلى نفوذ سياسي في العراق والمنطقة وبحلول عام 2011، أصبح الوجود الأمريكي بلا أهمية تماماً، وهذا ما ساعد إيران في بسط نفوذها تماماً في عراق بلا مصير، حيث كان السبب الرئيسي للانسحاب الأمريكي هو قلة تأثيره الفعلي سواء في العراق او في المنطقة (فورن بوليس، نيسان/أبريل/2012).

أن التجاذبات الإقليمية حولت العراق إلى ساحة صراع بين اطرافها قوى إقليمية عربية أبرزها دول الخليج العربي التي تدفع باتجاه تحجيم الدور العراقي لعلاقته مع إيران ومن المؤكد ان سياسة الحياد والابتعاد عن الخلافات الخارجية صيغة مقبولة لوضع العراق في الوقت الحالي لأنه يعاني من وضع داخلي غير مستقر، ومن الصعب على دول الخليج ان تبسط نفوذها في العراق مع وجود إيران، وقد تكون إيران الدولة الوحيدة المجاورة التي تحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية فوق العادة مع العراق، لقد أدركت إيران المد الأمريكي تجاه المنطقة الشرق الأوسط وتسعى إيران ان يكون لها دور فاعل لعرقلة عمل الولايات المتحدة من تحقيق اهدافها وقد استخدمت أدوات لذلك منها دعم الجماعات الإسلامية المعادية للهيمنة الغربية بغض النظر عن مذهبها شيعية كانت أم سنية، كما تحاول إيران أن تشكل تحالفاً شيعياً إقليمياً كبيراً مقابل تحالف الدول السنية المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية (أبو زبيدي، 2010: 233).

1.2.2. المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية العراقية

غني عن القول أن الغزو والاحتلال الأمريكي كان منعطفا حاسما في تاريخ العراق المعاصر. فالعراق انتقل من دولة مستقلة ومستقرة وعربية والاتجاه والتوجه ومؤثرة خارجيا، إلى دولة فاقدة السيادة عمليا، لا يعترف دستورها بانتماء العراق إلى أمته العربية، وفاشلة داخليا، وضعيفة الدور والتأثير خارجيا. كذلك غني عن القول أن للانسحاب الأمريكي من العراق في نهاية عام ٢٠١١ - إن تم حقا - بعات يمكن أن يستوي تأثيرها وتلك اللحظة التاريخية الحاسمة التي تؤسس لمستقبل عراقي قد يقترن بأحد المشاهد الآتية: استمرار الواقع الزاهن التغيير الايجابي، التقسيم.

فأما عن المشهد الأول فهو يفترض استمرار معطيات الواقع الزاهن دولة فاشلة في الداخل وضعيفة



الدور والتأثير في الخارج. وأما عن المشهد الثاني فهو يفترض اضطراب نمو الفاعلية الداخلية للعراق ومن ثم فاعليته الخارجية، هذا جراء دور قيادة قوية ذات مشروع وطني ذو مضمون حضاري وديمقراطي وعربي الاتجاه والتوجه.

وأما عن المشهد الثالث فهو يفترض واقع عراقي يتسم بانتفاء الفاعلية الداخلية ومجتمع منقسم على ذاته وبمخرجات تفيد باتجاه الدولة العراقية الى التفكك والتقسيم إلى دويلات طائفية وعرقية ضعيفة ومتحاربة على الأرض والموارد داخليا، وتابعة لدول الجوار خارجيا.

وفي ضوء مضامين هذه المشاهد يرجح أن إيران ستصرف حيال كل منها كالاتي: فحيال المشهد الأول (الاستمرارية ستعتمد إيران أولا إلى تكريس مكاسبها المتحققة وترسيخ نفوذها وتعظيم تأثيرها مستفيدة أساسا من تلك القوى العراقية الدينية والسياسية التي لها مصالح مشتركة ووطيدة معها، فضلا عن توظيف مؤسساتها الرسمية، وغير الرسمية العاملة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ إضافة إلى الاستفادة من آلية عمل النظام السياسي العراقي، الذي ساهمت هي أيضا في ترسيخه.

وثانيا ستعمل إيران على ضبط تطور علاقات العراق مع الدول العربية وغيرها وفق طبيعة علاقة هذه الدول مع إيران تأمينا لديمومة تبعية العراق لها. وثالثا فإيران ستحاول تجنب أي صراع مع الولايات المتحدة قد يفضي إلى خسارة مكاسبها المتحققة في العراق أن نجاح إيران في توظيف معطيات هذا المشهد لصالحها سينعكس على طبيعة علاقتها مع العراق وعلى نحو سيجعل منها عمليا علاقة تبعية بامتياز.

أما حيال المشهد الثاني (التغيير الايجابي) فإيران سوف لن تنتظر بعين الارتياح لمعطياته الايجابية، سيما وأنه ينطوي على فرصة تاريخية لإعادة بناء العراق على نحو جديد يفضي إلى أن يكون مستقرا داخليا وفاقلا ومؤثرا خارجيا. وأن التغيير الذي حدث في العراق بعد عام 2003 عد بمثابة تغيير استراتيجي وسيكون لذلك انعكاسات إقليمية (نوز، 2005: 23).

ولأن ماضي العلاقة العراقية الإيرانية يفيد أن إيران استمرت تعاني من عقدة تاريخية حيال العراق، وإن هذه العقدة تتفاعل مع رؤية ثقافية إيرانية توجب "الأنا"، يفترض هذا المشهد أن عودة العراق إلى حالة الفاعلية سيدفع بإيران إلى أن تتبنى حياله سياسة تجمع بين الصراع والتعاون في آن واحد، هذا جراء انطلاقهما بالضرورة من مصالح متعارضة ومتماثلة الأمر الذي سيجعل من العلاقة العراقية الإيرانية علاقة تتأسس على علاقة قوامها التكافؤ النسبي الذي لا تتميز به هذه العلاقة حاليا.

وحيال المشهد الثالث (التقسيم) فهو يفترض أن إيران لن تعمل للحيلولة دونه. فعلى الرغم من أن



هذا المشهد ينطوي ضمناً على تشجيع القوميات التي تتكون منها دولة إيران على المطالبة بالانفصال وهو الأمر الذي ستعتمد إيران إلى مقاومته، إلا أن هذا المشهد مع ذلك يحقق لإيران ربحاً إستراتيجياً شاملاً (اقتصادياً وسياسياً). فبعد الحوار مع أمريكا حاولت إيران أقناع الإيرانيين بأن الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس سببه ضعف إيران بقدر ما يعبر عن مصلحة إيران القومية، وقد حاول السيد الخامنئي المرشد أن يضع النقاط على الحروف عندما أعلن صراحة أن المباحثات المباشرة مع أمريكا يجب أن تكون محدودة جداً، وهذا لا يعني عودة العلاقات معها، مؤكداً أن التحدي الأمريكي المستمر لإيران في العراق يهدف إلى خلق مجال أوسع لتحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة (صحيفة بازناب الإيرانية، في 22 / آذار (مارس) / 2006).

فإيران أرادت ولا تزال تطمح إلى الاضطلاع بدور يحقق لها الأمن والاستقرار، فضلاً عن بعض نفوذها السياسي في العراق وعلى منطقة الشرق الأوسط من خلال كسبها تأييد وتعاطف شعوب العالم الإسلامي لأطروحتها المذهبية مقابل استحقاقات العولمة الغربية (شمه، 2012: 174).

قبل عام 2003 طبقت الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران والعراق سياسة الاحتواء المزدوج من أجل تجميد البرنامج النووي الإيراني عند مستوى معين والتعامل معه من خلال الشروع بالعقوبات، وبعد هذا التاريخ حدثت نقطة تحول في البيئة الأمنية لمنطقة الخليج فقد أدى اجتياح العراق إلى عواقب غير محسوبة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها بالمنطقة، ويصر صناع القرار الأمريكي، بأن تأخذ العقوبات مجراها وهو ما يمهد استخدام القوة لاحقاً، وأن العقوبات غالباً ما تكون مقدمه لاستخدام القوة العسكرية حسب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسبب عدم قدرات العقوبات إحداث التغيير المطلوب بالكامل (هاس، 2010: 324).

فقد سعت إيران إلى استخدام سياسة التهريب والهجوم وتهديد مصالح الولايات المتحدة من خلال اندرعها في العراق وعبر حلفائها في الدول العربية لتنفيذ عمليات انتقامية. وهذا بطبيعة الحال أثر سلبياً على الاستقرار السياسي في العراق. فقد كانت سياسة إيران في العراق تكمن من خلال تكوين "دولة" (على أسس طائفية) في جنوب العراق لن يفضي إلى أن تكون تابعة إلى إيران فحسب وإنما يتيح كذلك لها فرصة مثلى لتحقيق هدف قديم يتمثل في أن تكون إيران إحدى دول الجوار الجغرافي لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، بما يعنيه هذا الجوار من دلالات متعددة. فضلاً عن استثمار هذه "الدولة" كجسر بري يسهل على إيران التعرض للمصالح الغربية والأمريكية في الخليج العربي في حالة التصادم.



وانطلاقاً من هذا المشهد الذي يفترض أن الدولة العراقية قد تحولت إلى مجموعة دويلات، فإنه يفضي تبعاً لذلك إلى انتفاء وجود علاقة عراقية -إيرانية وإنما علاقات "دويلات" ذات مسميات متعددة مع إيران.

وفي ضوء هذه المشاهد نرجح أن مستقبل العراق في المدى المتوسط سيقترن بمشهد يجمع بين الاستمرارية والتغيير هذا لأن معطيات مشهد الاستمرارية لا يمكن تخطيها بين ليلة وضحاها، ولا عملية التغيير كذلك يمكن تحقيقها في الفترة ذاتها. وعليه نرى أن العلاقة العراقية - الإيرانية ستجمع بين خصائص التعاون والصراع، هذا لأن حتى علاقات التبعية لا تتأسس على تماثل مطلق لمصالح أطرافها، وإنما بالضرورة على تماثلها في أحيان وتباينها في أحيان أخرى.

الخاتمة

فبعد عام 2003 شهدت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة من المتغيرات والتطورات والازمات تركت بصمتها على الأوضاع في المنطقة، حيث بدأت باجتياح العراق واحتلاله مما تسبب بإبعاده عن ميزان القول الأقليمي، وأفرز هذا التغير ظهور بعض القوى الاقليمية برزت كقوة فاعله لها تأثير على الاوضاع السائدة في المنطقة، وكان للنظام السياسي الإيراني له الأثر الكبير في الشأن العراقي ولا يزال مستمراً، وأصبح من المتعذر تصور مستقبل العلاقة بين البلدين من دون ان تدخل في الحسابات دول اقليمية غير عربية، ان الحிثة التاريخية بين هذين البلدين بما يدينان به من مذهب و ارتباط النظام السياسي بالدين. والدعم الذي يحصل عليه من المؤسسة الدينية والذي يعطيه شرعية لأجل استمرارية نظام الحكم، خصوصاً بعد اصرار التواجد العسكري الاميركي في العراق والمنطقة مما جعل حاله استنفار دائم لإيران ويجعلها متحفزه في البقاء بالعراق ضد دول المنطقة المساندة للولايات المتحدة الامريكية والمؤيدة لتواجدها في العراق والمنطقة، حيث ان تمسك دول الخليج العربي بالوجود العسكري الأمريكي تحت تبرير حماية أمن الخليج، وهكذا بدأت إيران في بسط نفوذها في العراق أولاً، خوفاً من التواجد العسكري الامركي في المنطقة وبالاغتماد على الاحزاب السياسية الموالية لها، حيث كان التدخل الإيراني في العراق يكشف عن تداخل معقد بين السياسة الداخلية والخارجية، فضلاً عن تأثيرات التاريخ الثقافي والديني، وساهمت ايران بعد عام 2003 في اعادة تشكيل المشهد السياسي العراقيات من خلال نفوذ الميليشيات المدعومة من طهران وأصبحت جزءاً لا يتجزء من المنظومة الامنية والسياسية الايرانية.

المصادر



- [1] أبو مصلح، غالب. (2011). النظام العالمي ورياح التغيير: الليبرالية الجديدة - الإمبراطورية الأمريكية وأزمة النظام الرأسمالي العالمي. بيروت: دار الفارابي للنشر.
- [2] أبو زبيدي، سركيس. (2010). إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون؟ سلسلة دراسات إيرانية - عربية. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
- [3] أيمن، أحمد رجب. (دون تاريخ). النظام الإقليمي العربي بعد مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- [4] الحسيني، عدنان سيد. (2001). العرب في دائرة النزاعات الدولية. بيروت: مطبعة سيكو.
- [5] ريس، رياض نجيب. (2009). صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي 1968-1971 (ط3). بيروت: دار رياض الريس.
- [6] شمه، خليل. (2012). صفقة مع الشيطان: محاولة تقسيم العراق. بيروت: دار الجواهري للنشر.
- [7] عبد المؤمن، محمد السعيد. (2012). الجمهورية الثالثة في إيران. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- [8] هاس، ريتشارد. (2010). حرب الضرورة وحرب الاختيار: سيرة حربين على العراق (ترجمة: نورما نابلسي). بيروت: دار الكتاب العربي للنشر.
- [9] نعر، ولي. (2011). الانبعاث الشيعي: كيف تشكل الصراعات الداخلية في الإسلام صورة المستقبل في العالم (ترجمة: مختار الأسدي). بيروت: دار الكتب العراقية.
- [10] نويز، جيمس. (2005). الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية - العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (94). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- [11] مجموعة من المؤلفين. (2005). الانتخابات التشريعية في إيران: مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- [12] مجموعة من المؤلفين. (2008). النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- [13]
- [14] بازناب: حيفة. (2006، 22 آذار/مارس). [عدد صحفي]. إيران.
- [15] بوليس، فورين. (2012، نيسان/أبريل). السياسة الخارجية (ترجمة: المدى). صحيفة المدى



العراقية، (2443).

- [16] خير الدين، حبيب. (2004). المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق. مجلة المستقبل العربي، (307). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- [17] سالم: لاح. (2010: يف). علاقة الجوار العربي بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ. مجلة الشؤون العربية، (142). القاهرة: جامعة الدول العربية.
- [18] عتريس، طلال. (2010، آذار/مارس). ما هو المشروع الإيراني؟ مناقشة للذين يعتبرونه توسعياً. مجلة معلومات المركز العربي للمعلومات، (76). بيروت.
- [19] عطوي، محمد. (2008، شتاء-ربيع). الخليج بين ضفتين: جهود حثيثة للتعاون. مجلة شؤون الأوسط، (128). بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث.
- [20] عبد الرحيم الحصري، مرتضى. (2011، كانون الأول/ديسمبر). العلاقات العراقية - الإيرانية. مجلة المتابع الاستراتيجية، (24). الناصرية: مركز الجنوب للدراسات والخطط الاستراتيجية.
- [21] هاني خلاف، تيم. (2000، تشرين الأول/أكتوبر). القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي. مجلة السياسة الدولية، (142). القاهرة.

